المقدمة

وتشمل الاتي:
أولا- الاطار المنهجي للبحث
ثانيا- الدراسات السابقة

أولا: الاطار المنهجي للبحث

المقدمة:

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتي أدت الى تزايد أهمية المعلومات المحاسبيه التي تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات لما تقدمه من عون في تسهيل قراءة البيانات والمؤشرات الناتجة من العمليات المحاسبية للوحدات الاقتصادية ، ومن هنا كان لابد ان يبرز دور المحلل المالي في اعطاء معنى مفهوم وبسيط يمكن الجهات

المستفيده من اتخاذ قرار صائب ومبني على اسس علمية ، بعيداً عن التكهنات والتقديرات .

ويقوم المحللون الماليون حاليا بإتباع منهاج جديدة فى دراسة الوضع المالى للمؤسسات يختلف من حيث الجوهر والمضمون عن المناهج التقليدية، يطلق عليها الأساليب الحديثة للتحليل المالي، وتقوم هذه المناهج على فكرة أساسية هى أن الأرقام التى تظهر فى البيانات المالية المنشورة ليست فى حقيقة الأمر سوى نتاجاً لسياسات وقرارات إدارية تحدد نوع وطبيعة المبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة فى إعداد تلك البيانات، لذلك فإن الاعتماد على تلك البيانات بمعزل عن تقييم نوعية السياسات والمبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة فى إعداد البيانات المالية إنما يسلب تلك الأرقام مصداقيتها ويجعلها غير صالحة لإستخلاص المؤشرات[1].

لذلك سيقوم الباحث باستعراض استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية وأثرها على الرقابة والاستثمار وتقييم الأداء.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من عدم استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية مما يترتب عليها عدم توفر المعلومات الملائمة لمستخدميها في الوقت المناسب وعدم توفر النتائج الصحيحة والمؤكدة التي يمكن الاعتماد عليها.

ويمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية:

1- هل يمكن الاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في دراسة المصارف التجارية وفي اعادة رسم السياسات لهذه البنوك.

2- هل تتوفر لأرباح البنك سمة استمرارية أم أن إرتفاعها كان طارئاً وعرضياً.

3- هل الأرقام التى تظهرها ميزانية البنك قريبة من القيمة العادلة أم أنها مجرد بيانات تاريخية لا معنى لها، وهل القوائم المالية والتقارير التى ينشرها البنك تحتوى على معلومات إقتصادية تمكن مستخدميها من إتخاذ قرارات بتوظيف أموالهم فى البنك، أم أنها خاوية من الجدوى الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على البيانات والتقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية بصورة أكثر شفافية وموضوعية باستخدام

---

(1) http://jps-dir.com/forum/forum_pasts.asp -الانترنت)

الطرق الحديثة فى التحليل المالى ومعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه الطرق على أرض الواقع.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من ضـرورة تعميـم الطـرق الحديثـة للتحليـل المالى للبيانات والقوائم المالية المنشورة للبنـوك ومعرفـة المحلـل المالى بها وذلك بغرض إظهـار الحقـائق الاقتصـادية مـا وراء الارقـام الظاهرة فى تلك القوائم حتى تكون مرشد لكل من المستثمرين فى البنوك والمساهمين فيها.

فروض البحث:

يسعى الباحث الى اختبار صحة الفرضيات الاتية:

1- ان قياس وتقييـم أداء المنشـات والبنـوك وفقـا لأسـاليب التحليـل المالي التقليدية لا يعطـي مؤشـرات صـحيحة ومؤكـدة عـن أداء هـذه المنشأت.

2- ان الاساليب الحديثة للتحليـل المـالي تعطـي نتائـج أفضـل يمكـن الاعتماد عليها في قياس وتقييم الأداء في المنشات.

3- استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي لـه تـأثير ايجـابي علـى الرقابة والاستثمار ويساعد في فهم اتجاهات المؤشرات والتحكم في الاختلال المالي.

حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية لهذا البحث فى بنك الخرطوم أما الحدود الزمانية فتشمل الفترة من 2001م الى 2006م.

منهج البحث:

1- المنهـج الاسـتنباطى فـى تحديـد التصـور المنطقـى لفـروض البحث.
2- المنهج الوصفى التحليلي وذلك فى الدراسة الميدانية.
3- المنهـج التـاريخى فـى عـرض الدراسـات السـابقة والجـوانب المتعلقة بالمفاهيم.
4- المنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة الفرضيات.

مصادر البيانات وأدوات جمعها :

الأدوات التي يستخدمها الباحث في هذا البحث تتمثل في الاتي :

1- المصادر الأولية: الاستبانة والملاحظـة والمقـابلات الشخصـية مـع موظفي بنك الخرطوم والمهتمين بقطاع البنوك.
2- المصادر الثانوية: المراجع والرسائل الجامعية والتقارير المالية.

هيكل البحث:

يشتمل هيكل البحث على المقدمة وثلاثة فصول والخاتمة. المقدمة تحتوي على الاطار المنهجي للبحث بالاضافة الى الدراسات السابقة.

الفصل الأول (التحليل المالي ، المفهوم والأهداف والأغراض والمقومات والمحددات) ينقسم الى مبحثين ، المبحث الأول يشمل مفهوم التحليل المالي وتطوره وأهدافه وأهميته. المبحث الثاني يضم أغراض ومقومات ومحددات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن أساليب التحليل المالي في شكل مبحثين ، المبحث الأول الأساليب التقليدية للتحليل المالي ، المبحث الثاني الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

والفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية أو التطبيقية ويضم مبحثين ، المبحث الأول يعطي نبذة تعريفية عن بنك الخرطوم ، والمبحث الثاني يحتوي على تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وأخيرا يحتوي البحث على الخاتمة التي تشتمل على النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1/ دراسة هيثم أحمد عثمان محمد (2000م)[1]:

حدد الباحث مشكلة البحث فى أن الشركات والمصارف فى السودان لن تكون لها القدرة على المنافسة فى عالم يتجه نحو الاحادية والتكتلات الاقتصادية الضخمة مما قد يؤدى لانهيار هذه المؤسسات.

أوضح الباحث فى هذه الدراسة أن الشركات والمصارف السودانية لا تضع فى الاعتبار أهمية التحليل المالى ودوره فى تطور المنشآت مما جعل معظم هذه المنشآت تدار بطريقة الحدس والبديهة من غير طرق علمية.

أما أهداف البحث فهى إبراز أهمية التحليل المالى فى تطور المصارف، والبحث فى كيفية إستخدام طرق التحليل المالى وأساليبه وأدواته.

أما فروض البحث فقد صاغها الباحث كالآتى:

إن التحليل المالى لا يجد الاهتمام اللازم من إدارة المصارف والشركات، كما أن إستخدام المصرف للتحليل المالى سواء لميزانياته أو ميزانيات الشركات التى يمنحها قروض، يساعد البنك على إسترداد القروض فى الوقت المحدد، والتحليل المالى يؤدى إلى تخطيط مالى مستقبلى أفضل للإدارة وتحقيق أهداف المنشأة.

وقد أثبت الباحث صحة هذه الفرضيات.

أما أهم النتائج التى توصل إليها الباحث فهى:

1- إن قرار البنك بمنح التمويل لا يعتمد فقط على نتائج التحليل المالى، لكن هناك عوامل اخرى يجب اخذها بعين الإعتبار.

2- إن النمو الملحوظ فى موجودات البنك أدى إلى زيادة معظم عناصر مصادر الاموال بصورة متوازنة، إلا أن هذه الزيادة لم تؤدى

---

[1] () هيثم احمد عثمان محمد – التحليل المالى للاغراض المصرفية (دراسة عملية لبنك البركة السودانى وشركة أجب المحدودة). بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى البنوك، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا، 2000م.

إلى زيادة إستخدامات الأموال وأهمها الاستثمار الذى نجده إنخفض مما أدى إلى ظهور ظواهر حميدة وأخرى غير حميدة، الظواهر الحميدة مثل تحقيق نمو متوازن فى مصادر الأموال أو تفادى مخاطر المسحوبات المفاجئة لحد ما. أما الظواهر السالبة مثل التركيز على شكل واحد من أشكال التمويل والاستثمار وهى المرابحات والتباطؤ فى إستخدام صيغ التمويل الاخرى مثل المشاركات والمضاربات أما أهم التوصيات التى اقترحها الباحث تتمثل فى:

أ-لا تمنح الشركات تمويلاً من البنك إلا بعد التأكد من أن التمويل سيستخدم فى عمليات التشغيل والبيع ولي س ف ى سداد الالتزام ات السابقة والاجور وغير ذلك.

ب-على البنك دراسة ميزانية الشركة الممولة بعد منحها التمويل لمعرفة التطورات التى طرأت على الوضع المالى، ومقابلة اوضاعها مع اوضاع الشركات المماثلة لتكوين فكرة صحيحة عن وضعها المالى.

ج-إختيار أنسب البدائل المتاحة للاستثمار للوصول لمعدلات أرباح مناسبة.

2/ دراسة محمد عبد الحميد محمود (2001م)[1]:

ركزت الدراسة على التعرف على التحليل المالى والنسب المالية على وجه الخصوص ومعرفة أهميتها فى عملية التنبؤ والتخطيط وتقييم الأداء المالى، ومدى تطبيق أساليب النسب المالية فى المصارف، وما هى جوانب القصور فى التطبيق والعمل على معالجتها.

وتكمن مشكلة الدراسة فى ضعف التخطيط المالى المتدنى فى الرقابة المالية الشئ الذى أدى إلى إنخفاض معدلات الربحية، والتى تعتبر الحافز الاول لدى المودعين والمساهمين للاستمرار فى التعامل مع البنك.

بنيت الدراسة على الفرضيات الآتية:

1- ضعف الرقابة المالية ناتج عن الاستخدام المحدود للنسب المالية.

2- هناك علاقة ترابطية بين التخطيط المالى السليم والتطبيق الصحيح لاساليب النسب المالية فى المصارف.

3- وجود صعوبات فى تطبيق أساليب النسب المالية فى البنوك أدى الى ضعف الرقابة المالية وانخفاض معدلات الربحية.

---

[1] محمد عبد الحميد محمود – تطبيق أساليب النسب المالية فى المصارف السودانية – دراسة ماجستير غير مشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ،2001م.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن النسب المالية تستخدم بصورة واسعة، ويستفاد منها فى عمليات التخطيط والرقابة المالية فى المصارف، لكنها تواجه صعوبات فى تطبيقها.

وأهم التوصيات هى يكون التحليل بواسطة النسب المالية اكثر كفاءة إذا مزج بأساليب اخرى كالتحليل الكمى للتخطيط والتدفقات النقدية وقائمة المصادر والاستخدامات، وأن تكون هنالك مقترحات لتذليل الصعوبات التى تواجه المصارف عند تطبيق أساليب النسب المالية منها تعيين كوادر مؤهلة من الموظفين والمحاسبين ، وخلق نظام كفؤ للمعلومات.

3- دراسة أشرف خوفو عزيز (2002م)[1]:

إن مشكلة البحث تتمثل فى تحديد أساسيات القياس المحاسبى الواجب إتباعها فى التحليل المالى، وما هى القوائم الملائمة لذلك والأدوات والأساليب الواجب إتباعها والمؤشرات المناسبة للإستخدام وحدود إستخدام التحليل المالى فى تقويم كفاءة أداء عمليات المشروع.

أهمية هذه الدراسة تتمثل فى أنها توضح دور التحليل المالى فى اعطاء مؤشرات عن أداء المشروعات وتساهم فى توفير معلومات ملائمة لمتخذى القرارات.

أما أهداف البحث فهى إبراز أهمية التحليل المالى فى توضيح أوجه القوة والضعف فى اداء عمليات المشروع، وتوضيح أهم المؤشرات والنسب المستخدمة لبيان كفاءة الداء وإيضاح التحليل المالى فى هذا المجال. وتوضيح الفروض المبادئ المحاسبية المتبعة فى القياس المحاسبى لإعداد القوائم المالية لاغراض التحليل المالى.

أما فروض البحث فهى:

1- إتباع القوائم المالية لأسس القياس المحاسبى تمثل الأساس فى إستخدام التحليل المالى لتقويم الأداء.

2- القوائم المالية لا تمثل مصدراً كافياً للمعلومات اللازمة لاجراء التحليل المالى.

3- كفاءة الاداء تتحقق من خلال التطور الايجابى للمؤشرات المرتبطة بكفاءة الأداء.

---

[1] أشرف خوفو عزيز – إستخدام التحليل المالى لأسس القياس المحاسبى فى القوائم المالية لتقويم كفاءة الأداء بالقطاع المصرفى (بنك البركة) – رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا 2002م.

ونجد أن الباحث خلص إلى النتائج التى مفادها أن القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس القياس المحاسبى تبين إمكانية الاسترشاد بها فى تقويم كفاءة الاداء وتعتبر المصدر الرئيسى للتحليل المالى، وأن كفاءة الأداء تتحقق من خلال النمو الايجابى للمؤشرات المرتبطة بكفاءة عمليات المشروع.

أما أهم التوصيات:

1- الدعوة إلى الاستناد إلى القوائم المالية المعدة وفقاً لأسس القياس المحاسبى عند القيام بالتحليل المالى.

2- ضرورة إستخدام أشخاص مختصين بالتحليل المالى للاستفادة منهم فى الحصول على المؤشرات ذات الصلة بأداء البنك ونشاطه.

3- ضرورة الإهتداء بالتحليل المالى كمرشد عند إتخاذ القرارات.

4- دراسة الرشيد حسن محمد إدريس (2005م)[1]:

تتمثل مشكلة البحث فى إنتشار ظاهرة الفشل المالى للشركات وكيفية الحد منها باستخدام التحليل المالى.

أهمية هذه الدراسة تتمثل فى أنها توضح دور التحليل المالى فى اعطاء مؤشرات عن التنبؤ بفشل الشركات لمستخدمى المعلومات.

يهدف هذا البحث إلى ابراز أهمية التحليل المالى واظهار طرق التحليل المالى وأساليبه وأدواته ، واظهار اغراض التحليل المالى واستنباط بعض المؤشرات التى توفر للادارة أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

أما فرضيات البحث فهى:

1- هنالك علاقة مباشرة بين التحليل المالى والتخطيط الجيد.

2- النسب المالية ذات تأثير مباشر على الرقابة.

3- فشل الشركات ذو علاقة عكسية مع التحليل المالى.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- وجود علاقة مباشرة بين التحليل المالى والتخطيط الجيد.

2- تأثير النسب المالية على الرقابة.

3- تقع مسئولية توفير إنذار مبكر عن حوادث تعثر الشركات على المراجعين والمحللين الماليين والمحاسبين.

ومن أهم توصيات الدراسة:

---

[1] الرشيد حسن محمد إدريس – دور التحليل المالى فى التنبؤ بفشل الشركات – رسالة ماجستير محاسبة وتمويل غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا ، 2005م.

1- ضرورة إلزام المراجعين والمحللين الماليين بتبصير الفئات ذات العلاقة بمخاطر الفشل المالى للشركات مع ضرورة الاستعانة بنماذج التنبؤ الرياضية أو الاحصائية المتعارف عليها فى هذا المجال.
2- ضرورة الاخذ بأساليب التخطيط الجيد والاستعداد لمواجهة الازمات المحتملة مع ضرورة تحديث نماذج التنبؤ من وقت لاخر بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية.

5- دراسة ناهد عبد المطلب عثمان أحمد (2005م)[1].

تهدف الدراسة الى ابراز دور الاساليب الحديثة للتحليل المالى فى توفير مؤشرات مالية تساعد المستثمرين فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والى التعرف على كيفية إستخدام التحليل المالى المتقدم فى رفع كفاءة سوق الاوراق المالية.

تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم إستخدام أساليب التحليل المالى المتقدم وقواعد البيانات المتكاملة والمواكبة لنشاطات الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مما أدى إلى عدم القدرة على تطبيق أساليب التحليل المالى المتقدم وما ترتب عليه من ضعف فى الشفافية وعدم توفر المعلومات للمستثمرين، وحدوث بعض التشوهات والتى تؤثر مباشرة على كفاءة وفاعلية السوق.

وقامت الدراسة باختبار صحة الفرضيات التالية:

1- الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تلتزم بتوفير كافة البيانات المالية المطلوبة لتقييم أدائها المالى فى الوقت المحدد.
2- إستخدام أساليب التحليل المالى الحديثة فى تقييم الأداء المالى للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية يؤدى إلى زيادة مستوى الكفاءة بالسوق.
3- توفر المعلومات المالية التحليلية الدقيقة فى الوقت المناسب يساعد على رفع كفاءة معالجة المعلومات بالسوق.
4- يعتمد المستثمرون بسوق الخرطوم للأوراق المالي فى قراراتهم الاستثمارية فقط على البيانات الواردة بالقوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق.

وتمثلت نتائج البحث فى:

---

[1] ناهد عبد المطلب عثمان أحمد ، أثر أساليب التحليل المالى الحديثة على كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، بحث غير منشور ، ماجستير محاسبة وتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2005م.

1- تلتزم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتوفير البيانات المالية المطلوبة فى الوقت المحدد على الرغم من محدودية هذه البيانات.
2- إستخدام أساليب التحليل المالى الحديثة فى تقييم أداء الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يساعد فى زيادة كفاءة السوق فى تحديد القيمة الحقيقية للورقة المالية.
3- تتحدد اسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية بناء على حجم التداول للورقة المالية أى آلية العرض والطلب.
4- تتأثر الاسعار مباشرة بنتائج التحليل المالى لأداء الشركات المدرجة بالسوق.

أما توصيات البحث فتمثلت فى الآتى:

1- ضرورة إلتزام كافة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتوفير كافة البيانات المالية المطلوبة فى الوقت المحدد بإعتبارها مصدر رئيسى للمعلومات.
2- ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالى من كافة الأطراف المتعاملة مع سوق الخرطوم للأوراق المالية لما لها من دور فاعل فى زيادة كفاءة السوق.
3- ضرورة التعرف على الأساليب الحديثة للتحليل المالى وإستخدامها فى تقييم أداء الشركات المدرجة بالسوق.
4- ضرورة أن يتم تقييم أسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية بناءاً على القيمة الحقيقية التى يعكسها التحليل المالى.
5- تفعيل دور شركات الوكالة فى ترشيد القرارات الاستثمارية داخل السوق.

6- دراسة عصام الدين يوسف محمد نور (2006)[1]:

تتمثل مشكلة هذا البحث فى أنه لابد من تفعيل دور التحليل المالى فى الحد من مخاطر التمويل المتعثر وتفادى إختناقات السيولة فى المصارف التى تتسبب فيها غياب نموذج أو عدم الاهتمام بنماذج تفيد فى تحديد نسب مالية كمؤشرات تنذر بوقوع الاعسار المالى للماصرف.

أما أهمية البحث فتتمثل فى معرفة الدور الذى يلعبة التحليل المالى فى التنبؤ بالازمات المالية للمصارف، والكشف المبكر عن مخاطر العسر المالى للمصارف لاتخاذ القرارات اللازمة.

---

[1] عصام الدين يوسف محمد نور ، دور التحليل المالى فى التنبؤ بالأزمات المالية فى المصارف السودانية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل ، غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا 2006م.

بينما هدف البحث الى الاستفادة مـن التحليـل المـالى لمعرفـة الجوانب التى تقلل من مخاطر الازمات الماليـة للمصـارف، واقـتراح نموذج يلبى حاجاتت مسـتخدمى المعلومـات المحاسـبية فـى القيـام بتـوفير الحمايــة والاســتمرارية ودراســة أســباب الازمــات الماليــة للمصارف.

كذلك سعى هذا البحث لاختبار صحة الفروض الآتية:

1- القوائم المالية المنشـورة للقطـاع المصـرفى السـودانى لا تـوفر معلومات للتنبؤ بالازمات المالية.

2- التحليل المالى يمكن أن يوفر معلومات تفيد فـى التنبـؤ بالازمـات المالية للمصارف.

3- النموذج المقترح يمكن من التنبؤ بالازمات المالية فى المصارف.

أما أهم نتائج البحث هى:

1- البيانات المالية التى تظهرها القوائم المالية للمصارف غيـر كافيـة للتنبؤ بالازمات المالية.

2- إن الازمات الماليـة لا تعنـى بالضـرورة الفشـل التـام إذ أن هنـاك بدائل اخرى غير التصفية مثل القيام بإجراءات تصـحيحية مثـل زيـادة رأس المال.

3- يمكن التنبؤ بأسباب الفشل المالى إذا كانت أسـباب ماليـة يمكـن قياسها بإسـتخدام المؤشـرات الماليـة، أمـا إذا كـانت أسـباب إداريـة فهناك صعوبة فى التنبؤ بها لانه من الصعب قياسها.

بينما كانت أهم توصيات الدراسة هى:

1- إســتخدام نمــاذج التحليــل المــالى لتفــادى الازمــات الماليــة المستقبلية.

2- منـح التمويـل وفقـاً للنسـب المعلنـة مـن بنـك السـودان حـتى لا يتعرض المصرف للعسر المالى.

3- الاعتمـاد علـى اشـخاص متخصصـين فـى مجـال التحليـل المـالى للحصول على مؤشرات مالية تفيد فى التنبؤ بالمستقبل المالى.

4- الالتزام بتنفيذ قرارات بنك السودان الخاصة بتوفيق أوضاع البنوك وزيادة راس المال والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية.

7- دراسة محمد عبد اللطيف سعيد محمد (2006م)[1]:

[1]. محمد عبد اللطيف سعيد محمد ، إستخدام أساليب تقويم الأداء المالى الحديثة فى تقويم المصارف ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2006م

تتمثل مشكلة البحث فى أن أساليب تقـويم الأداء المـالى التقليدية لا تعطى نتائج صحيحة ومؤكـدة يمكـن الاعتمـاد عليهـا لانهـا مسـتقاة مـن قـوائم ماليـة تعـانى مـن عيـوب جوهريـة هيكليـة مثـل إسـتخدام القيـم التاريخيـة والتقـديرات الشخصـية وإهمـال محاسـبة الاصول البشرية.

إن اهداف البحث تتمثل فى اقتراح أساليب لتقويم أداء المنشأة وفقاً لأساليب قياس الأداء الحديثـة وذلـك للحصـول علـى معلومـات حقيقية ومؤكدة عن أداء المنشآت.

أما فروض البحث فهى أن قياس أداء المنشآت وفقـاً لأسـاليب قياس الأداء التقليدية لا يعطى مؤشرات صـحيحة عـن أداء المنشـآت وأن أساليب قياس الأداء الحديثة هى الأفضل لانها تعطى نتائج يمكـن الاعتماد عليها فى قياس أداء منشآت الأعمال، وبالتالى فإن النمـوذج المقـترح المشـتق مـن أسـاليب قيـاس الأداء الحديثـة هـو النمـوذج الافضل لتقويم الأداء المالى.

وأهم النتائج التى توصل إليها الباحث هى أن الحصول على نتائج مؤكدة حول اداء المنشـأة يكـون بالاعتمـاد علـى نمـوذج مشـتق مـن أساليب تقويم لأداء المالى الحديثة، وأن النتائج التى يتم التوصل إليها عن تقويم الاداء المالى باستخدام الاساليب التقليدية تكون نتائج غيـر مؤكدة ولا يمكن الاعتماد عليها.

أما أهم التوصـيات فهـى ضـرورة إدخـال أسـاليب تقـويم الأداء المالى الحديثـة ضـمن السياسـات الاسـتراتيجية للمنشـآت لأن ذلـك يـؤدى لتنميـة حقيقيـة للمـوارد الماديـة والبشـرية، وأن توضـع نظـم المتابعة والرقابة والخطط طويلـة وقصـيرة المـدى مرتبطـة بمعـايير الأداء المالى الحديثة للمنشآت.

8- دراسة عمر مبشر مصطفى (2006م)[1].

يركز البحث على المشاكل الآتية:

1- ما هو الدور الذى يمكن أن يلعبه التحليل المالى فى الرقابة علـى المصارف.

[1] عمر مبشر مصطفى ، إستخدام التحليل المالى فى الرقابة على المصارف ، بحث ماجستير تكاليف ومحاسبة إدارية غير منشور ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2006م

2- مدى إمكانية الاعتماد على التحليل المالى بشكل أساسى للرقابة على المصارف ودرجة تنفيذها للسياسات المرسومة من البنك المركزى.
3- بيان الاعتماد على مؤشرات التحليل المالى فى رسم السياسات النقدية.

أما فرضيات الدراسة فهى:

1- إن إتساع النشاط المصرفى جغرافياً ونوعياً أدى الى بروز أهمية الرقابة على المصارف وبروز إستخدامم التحليل المالى بشكل واسع فى عكس أوضاع البنوك المالية.
2- يمكن للبنك المركزى الاعتماد على مؤشرات التحليل بشكل أساسى فى الرقابة على المصارف لمعرفة إتجاهات تنفيذ السياسات المرسومة.
3- إستخدام أساليب التحليل المالى الموسع تساعد فى زيادة فهم إتجاهات المؤشرات والتحكم فى الاختلالات المالية.

وأهم النتائج التى توصل اليها البحث هى:

1- إن الاوضاع المالية التى كانت عليها البنوك أدت الى إهتمام البنك المركزى بإستخدام التحليل المالى فى الرقابة على المصارف ليوجه المصارف لحقيقة وضعها.
2- إن إستخدام التحليل المالى الموسع بإستخدام اكبر عدد من النسب والمعايير يؤدى إلى عكس صورة أوضح عن احوال المصارف ومكامن القوة والضعف فيها.
3- عكست المؤشرات المالية المستخدمة ما هو وضع البنوك والتطور الذى يحدث لها من حيث التردى أو التحسن ومعايير السلامة المالية ودرجة المخاطرة التى تحيط بالمصرف ومتى يمكن لبنك السودان ان يتدخل وما هو القرار المناسب وفق الحالة.

ومن أهم التوصيات:

1- توجيه البنك المركزى الى البنوك بتقديم تحليل مالى دقيق ومفصل عن الوضع المالى للبنك ويشتمل هذا التحليل على تحليل التعثر قطاعياً ومعدلات نموه فى كل قطاع بشكل دورى وفقاً لوضع المصرف المالى.
2- زيادة فاعلية الرقابة باتخاذ القرارات ومتابعتها لسلامة الجهاز المصرفى يجب أن يتبعها تحليل مالى بالمتوسطات للبنوك.

مما سبق يرى الباحث أن الدراسات السابقة بعضها تناول دور التحليل المالي وأهميته في الرقابة على المصارف وتطورها والحد

من ظاهرة العسر المالي والتنبـؤ بفشـل الشـركات ، كمـا أن بعضـها ركز على استخدام الأساليب التقليدية للتحليـل المـالي مثـل النسـب المالية في الرقابة والتخطيط والتنبؤ وتقييم الأداء ، بينما البعض الاخر تناول الأساليب الحديثة للتحليـل المـالي ودورهـا فـي الاسـتثمار فـي سوق الخرطوم للأوراق المالية.

أما هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تتناول استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية وأثرها علـى الرقابـة والتخطيـط والاسـتثمار وتقييـم الأداء ، بالاضـافة الـى امكانية تطبيقها على أرض الواقع.